وجود حزب حاكم فاعل ومعارضة قوية شرط لبناء ديمقراطية معافاة

احتفلت بلادنا بيوم السابع والعشرين من أبريل حيث اتفق اليمنيون على وصفه بعيد الديمقراطية الذي تم تدشينه في أول انتخابات ديمقراطية قائمة على مبادئ التعددية الحزبية والسياسية في عموم الوطن اليمني الواحد تنفيذاً لدستور دولة الوحدة واتفاق إعلان الجمهورية اليمنية التي تأسست يوم الثاني والعشرين من مايو عام 1990 م ، لتفتح عهداً تاريخياً جديداً في مسار تطور الثورة اليمنية، وما ترتب على هذا الحدث العظيم من تحولات عميقة نقلت الوطن اليمني الواحد أرضا وشعباً من عهود التشطير والشمولية إلى رحاب الوحدة والديمقراطية والحرية والتنمية الشاملة.

أحمد الحبيشي

والثابت أن تأثير ما جرى في السابع والعشرين من ابريل عام ١٩٩٣م ، لم ينحصر فقط على استكمال الشرعية الدستورية، لهيئات دولة الوحدة بعد انتهاء الفترة الانتقالية، بل إن هذا التأثير امتد ليشمل تعميق الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع وتدعيم أسس التداول السلمي للسلطة وترسيخ مبادئ الاختيار الحر للحكام وممثلي الشعب في هيئات الدولة المنتخبة عبر صندوق الاقتراع ، حيث شهدت البلاد على امتداد السنوات الماضية انتخابات حرة ومباشرة للسلطة التشريعية والمجالس المحلية وصولا إلى انتخابات رئيس الجمهورية على قاعدة التنافس الحر بين برامج سياسية مختلفة، الأمر الذي أسهم في تعميق وتجديد الطابع الديمقراطي للدولة ومختلف هيئات السلطة التمثيلية ، ومنع العودة إلى الاستبداد ،وسد منابع الوصول إلى الحكم بالقوة والانقلابات العسكرية، أو احتكار الحكم بدعاوى ايديولوجية شمولية تحصر الحق في الحكم والانفراد به في سلالة معينة أو حزب واحد أو فكر واحد أو مذهب واحد ، وقمع ومصادرة الحريات المدنية وإغلاق نوافذ حرية التعبير عن الأفكار والآراء المخالفة.

صحيح أن قيام الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر ١٤ أكتوبر) أسهم في القضاء على الاستبداد والاستعمار و إطلاق مفاعيل النظام الجمهوري والقضاء على نظام الإمامة والحكم السلاطيني، وإعادة الاعتبار للهوية الوطنية اليمنية الواحدة للشعب اليمني في شطري البلاد اللذين حررتهما الثورة اليمنية وقواها الوطنية من الاستبداد والاستعمار، لكن مسيرة التغيير الثوري لم تتوقف عند هذا الحد بل إنها واصلت مسيرة الانجاز على طريق تحقيق بقية الأهداف الاستراتيجية للثورة وفي مقدمتها تحقيق الوحدة والقضاء على التجزئة الموروثة من عهود الإمامة والاستعمار وبناء المجتمع الديمقراطي ، وهو ما تحقق يوم الثاني والعشرين من مايو بإعلان قيام الجمهورية اليمنية الموحدة وتدشين التحول نحو الديمقراطية التعددية حيث أسهم يوم السابع والعشرين من ابريل ١٩٩٣م وما تلاه من عمليات انتخابية حرة ومباشرة في ترسيخ قواعد الوحدة والديمقراطية والانطلاق بها نحو آفاق رحبة وانجازات واسعة يصعب إنكارها أو التقليل من دورها في تشكيل ملامح الحياة الجديدة في اليمن الديمقراطي الحر الموحد الذي حلم به وبشر به الرعيل الأول من طلائع الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة، وعمده شعبنا بالدماء والتضحيات الجسيمة في مختلف محطات الكفاح ضد النظام الأمامي البائد والحكم الاستعماري الإنجلو سلاطيني البغيض.

بوسعنا القول: إن الاحتفال بعيد الديمقراطية في اليمن لا يكتسب أهميته من الحديث عن التحولات الصعبة التي شهدتها بلادنا منذ قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م وتدشين أول انتخابات حرة ومباشرة على أساس التعددية الحزبية والسياسية في السابع والعشرين من ابريل ١٩٩٣ م ، بل إن ما يدفع إلى الحديث عن ذلك هو ما تشهده بلادنا من حريات واسعة تتمتع بها أحزاب المعارضة في مجال التعبير عن آرائها وبرامجها وأفكارها إلى حد الإفراط في رسم صورة سوداوية قاتمة للحياة في بلادنا وتشويه الحقائق ، وممارسة مختلف أشكال الابتزاز للسلطة والحزب الحاكم عبر الأبواب الخلفية من أجل تحقيق أهداف ومصالح سياسية وحزبية ضيقة بعيدا عن صندوق الاقتراع ، وعلى النقيض من الشعارات التي ترفعها أحزاب المعارضة وصحافتها ، حيث يحفل سجل بعض هذه الأحزاب بمختلف صور الاستبداد والفساد سواء في حياتها الداخلية أو في ممارستها العملية عندما كانت شريكة في الحكم في مراحل سابقة .. وللحديث هنا شجون تعززه معطيات وحقائق ساطعة بوسعنا التطرق لها بالوثائق والأدلة.

ربما تكون تناقضات المشهد السياسي الراهن لجهة التجاذبات بين السلطة وبين الأحزاب المعارضة تارة ، والحوارات تارة أخرى احد مظاهر الديمقراطية في بلادنا، بيد أنه من الخطأ حصر قراءة المشهد السياسي بما ينطوي عليه من مفاعيل ديمقراطية على العلاقة الملتبسة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة وبالذات تلك التي يجمعها " اللقاء المشترك " على الرغم من الأبعاد التي تضفيها هذه العلاقة التي تتراوح بين التجاذبات والحوارات على واقع التعددية الحزبية بعد أن ودعت بلادنا العهود الشمولية التي كانت تصادر حق الأحزاب في الوجود وحرمانها من المشاركة السياسية بدعوى تحريم الحزبية أو بدعوى الدور القيادي للحزب الواحد.

لا أبالغ في القول إن ثمة تحولات ديمقراطية عميقة حدثت في بلادنا وتشكل جانبا مهما في المشهد السياسي الراهن للدولة والمجتمع حيث أصبح بمقدور المواطنين وأحزاب المعارضة وكتلها المعبرة عنها في البرلمان وصحافتها الناطقة باسمها بالإضافة إلى الصحف المستقلة ممارسة حق التفكير والتعبير بحرية وصوت عال، والقيام بمختلف أشكال النقد والرقابة على نشاط وعمل مختلف هيئات الدولة والمجتمع ، ناهيك عن دور التحولات الديمقراطية في ترسيخ المبادئ والآليات الانتخابية للحياة الداخلية للأحزاب السياسية ، وإطلاق طاقات المجتمع المدني بمختلف منظماته وهيئاته بما في ذلك هيئات القطاع الخاص التي أصبحت بفضل الديمقراطية تمتلك حقوقا دستورية ووظائف سياسية في مناقشة القوانين والسياسات المنظمة للتجارة والاقتصاد.

من الصعوبة إنكار حقيقة أن الديمقراطية أطلقت مفاعيل المجتمع المدني وأفسحت المجال واسعا لنقد ومناقشة ومحاصرة الأفكار الظلامية التي تكرس التمييز بين المواطنين وتهين الحقوق المدنية والسياسية والإنسانية للنساء اللائي يشكلن نصف المجتمع، حيث أصبحت الأفكار المناصرة للحرية والمساواة والمناهضة للعنف والتمييز ضد المرأة ، والرافضة لمختلف صور الفساد وسوء الإدارة ، تشكل المحتوى الرئيسي للثقافة الجديدة وللميول الراهنة لتطور مجتمعنا. ومن نافل القول: إن الديمقراطية هي عملية تراكمية حيث يصعب تعاطي النزعات الطفوليه السياسية التي تتوهم بإمكانية الانتقال من الشمولية إلى الديمقراطية من خلال القفز على الواقع وإتباع سياسات إحراق المراحل بكل ما يرتبط بها من ممارسات ونتائج مدمرة ، وهو ما يميز الخطاب السياسي والإعلامي المعارض ويفسر عجزه عن اكتشاف الواقع وصياغة المهام القابلة للتنفيذ .

ولئن كانت الديمقراطية بما هي عملية تغيير للواقع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي تستلزم صياغة العديد من المهام الممكنة التحقيق ، فإن ضمان مسيرة الديمقراطية والدفع بها إلى الأمام يستلزم حماية المنجزات التي تحققت تحت تأثير مفاعيل الديمقراطية ، حيث يصعب التراجع عن المكاسب التي تحققت في مجال حرية الصحافة والاختيار الحر للحكام وممثلي الشعب في هيئات الدولة المنتخبة ، ومصادرة حق الشعب في ممارسة دوره كمالك للسلطة ومصدرها.

في هذا الاتجاه يصعب التراجع عن المكاسب التي تحققت للمرأة في مجال المشاركة السياسية وتولي وظائف الولاية العامة في الحكومة والبرلمان والسلك الدبلوماسي والقضاء وهو ما يشكل تقدما للثقافة الديمقراطية الجديدة وتراجعا للأفكار الرجعية والبالية التي ما زالت تهيمن على سياسات بعض أحزاب المعارضة وما يترتب على استمرار هذه السياسات التي تتبناها بعض الأحزاب من مخاطر جدية تهدد الديمقراطية ، وممارسات استبدادية تتعارض مع قيمها ومبادئها.

يبقى القول: إن تسليط الضوء على بعض الجوانب الايجابية في المشهد السياسي الراهن في بلادنا، لا يعني عدم وجود جوانب سلبية تشوه صورة هذا المشهد و تستدعي مزيداً من الكفاح الديمقراطي لتصحيحها ، بيد أن تناقضات والتباسات الخطاب السياسي المعارض تلعب دورا مؤثراً في إعادة إنتاج السلبيات التي تشوه بعض جوانب حياتنا ، وهي سلبيات لا يمكن تبرئة الحزب الحاكم من مسؤوليته عن استمرار وجودها ، لكن الآثار السلبية لعجز أحزاب المعارضة عن إعادة اكتشاف الواقع وتصويب مسارها لا تؤدي - فقط - الى إضعاف وتهميش موقع المعارضة في العملية السياسية الجارية في البلاد ، بل إنها يؤدي - أيضاً - إلى إضعاف الحزب الحاكم الذي يحتاج إلى معارضة فاعلة وقوية لكي يكون هو الآخر فاعلا وقويا، ولكي تكون الديمقراطية في نهاية المطاف قوية وفاعلة ومعافاة.

نقلاً عن / صحيفة (26 سبتمبر)

الإرهاب ضد الحداثة وليس ضد الوجود العسكري الأجنبي

شاكر النابلسي

(1)

نظرة سريعة على مواقع الكوارث والجرائم التي يقوم بها الإرهابيون من الإنتحاريين والمتحزمين بالنواسف، تكشف لنا عن أن هؤلاء جميعا يقصدون البلدان التي بدأت تركب قطار الإصلاح السياسي والاجتماعي والتعليمي كذلك. وأن هؤلاء لا يتتبعون ما يطلقون عليه الكفر والكفار، بقدر ما يتتبعون أي بريق للحداثة أينما وُجد، وأي بصيص لليبرالية أينما بزغ لتدميره، وتعطيل وإيقاف مفعوله. وأن المؤيدين لمثل هذه الأعمال أو الساكتين عنها سكوت الرضا والغبطة، هم أيضاً يشاركون هؤلاء في عدائهم للحداثة ولليبرالية، ولتقدمها الملموس الآن في العالم العربي. بل إن هؤلاء أشد خطراً على الحداثة والليبرالية من الإرهابيين القتلة أنفسهم، لأنهم بمثابة الشياطين الخرس الساكتين عن قول الحق.

(2)

فإصلاح التعليم الديني المتشدد، الذي بدأ في معظم دول الخليج والمغرب والجزائر هو جزء من مسيرة الحداثة التي بدأت بعض الدول العربية الأخذ بها.

وإعطاء المرأة بعض حقوقها المشروعة، كما تم في الكويت بإقرار حق المرأة في الانتخاب والترشيح لمجلس الأمة، وبتعيين المرأة وزيرة لأول مرة في تاريخ الكويت، وتعيين ثلاثين قاضية في القضاء المصري، ولأول مرة في التاريخ المصري، رغم معارضة الأحزاب الدينية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، يعتبر خطوة جديدة على طريق الحداثة والليبرالية في مصر، فيما اعتبر ما تم في الكويت ومصر يوما أسود في تاريخ هذين البلدين من قبل الأحزاب الدينية.

وتعيين الدكتورة الأميرة الجوهرة مديرة لجامعة البنات في الرياض، وذلك لأول مرة في تاريخ المملكة تتبوأ بها امرأة مثل هذا المنصب، يعتبر خطوة متقدمة لإعطاء مزيد من الحقوق للمرأة السعودية، التي أصبحت بالعلم وحده تشغل مناصب رفيعة في الاقتصاد بحيث أصبحت مديرة بنك، ومناصب رفيعة في التربية بحيث أصبحت عميدة لعدة كليات تعليمية، واحتلت مواقع متميزة في الصحة والإدارة والخدمة الاجتماعية. ولعل مزيداً من التعليم والرقي للمرأة السعودية سيمكنها مستقبلاً من انتزاع المزيد من الحقوق المدنية. فالتعليم وحده هو الذي يحرر المرأة وليست القرارات.

كذلك، فإن هامش حرية الرأي الآخر في المغرب والجزائر ودول الخليج وخاصة السعودية، قد زاد عما كان عليه سابقا. والذي يقرأ باستمرار صحف هذه الدول يلاحظ ببساطة زيادة هامش الحرية في الصحافة. وأن ما كان محرّما الخوض فيه في الماضي، أصبح يُخاض فيه كل يوم. وأن جزءاً من المسكوت عنه في الماضي القريب، أصبح اليوم من المعلن عنه، والمناقش، والمطروح للبحث.

(3)

المجموعات الدينية الإرهابية، والجماعات الدينية المتشددة في العالم العربي التي توجّه هؤلاء الإرهابيين، تملك حاسة شم كبيرة. وهم يشمون رائحة الحداثة والليبرالية والإصلاح في البلدان العربية من على بعد سنوات. وهم عندما ضربوا برجي نيويورك في عام ٢٠٠١ م كانوا – في ظني وتقديري المتواضع – يعلمون تمام العلم أن الرئيس بوش في مقتبل ولايته قادم، وجاد ومتحمس لحل القضية الفلسطينية، ومتابعة جهود خلفه كلينتون، ومحاولة تنفيذ ما تم عرضه في عام ٢٠٠٠ م في كامب ديفيد، وإن كان بأسلوب مختلف. ولكن الهدف في النهاية واحد. وهو العمل على استقرار منطقة الشرق الأوسط. وإذا ما تم هذا الاستقرار، فهذا يعني التبشير بالديموقراطية، والتمهيد لها، وفتح طرقها. وبالتالي قيام المجتمع المدني العربي، واستبعاد قيام الدولة الدينية، أو دولة الخلافة الطالبانية، التي كانت تسعى إليها الجماعات الإسلامية بزعامة حسن الترابي، وراشد الغنوشي، وعمر البكري، وعمر عبد الرحمن، وابن لادن، والظواهري، وجماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من عناصر المؤسسات الدينية السياسية والتجارية في الشرق والغرب، منذ حرب الخليج ١٩٩١ م وحتى عام ٢٠٠١م.

(4)

وربما سائل يسأل: وهل تبرر الضربات الإرهابية في الرياض في عام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٣م، وفي الخبر عام ١٩٩٦ م على هذا النحو؟ والجواب أن حاسة شم الإرهابيين للحداثة والإصلاح والابتعاد عن الجمود والتكلس، كانت قد اكتشفت أن الدولة السعودية بعد حرب الخليج ١٩٩١ م قد حزمت أمرها، وأصبحت جادة لحث الخطى نحو بناء الدولة الحديثة والقيام بالإصلاح، رغم تبرم المتشددين الدينيين وعدم رضا دعاة الدولة الدينية التقليدية. وبذلك بدأت موجات الإرهاب في السعودية والتي كان فيها عدد ضئيل من القوات الأمريكية نتيجة لحرب الخليج عام ١٩٩١م، بينما لم يتم ضرب قواعد هذه القوات في قطر التي يفوق عدد القوات الأمريكية الموجودة فيها أضعاف ما كان يتواجد من قوات أمريكية على أرض السعودية.

كاتب اردني

هل يمكن تجديد الخطاب الديني؟!

د. عبدالمجيد الأنصاري

يحكم البيئة الثقافية للمجتمعات العربية ٣ خطابات: خطاب تربوي تعليمي، وخطاب إعلامي وخطاب ديني، أما الخطاب التعليمي فهو تلقيني آحادي انتج عقلية منغلقة يسهل ازلاقها للتعصب، وخرّج جيوشا من العاطلين يفتقدون المهارات اللازمة لسوق العمل. وأما الخطاب الإعلامي فلا يزال خطابا تعبويا يغذي المشاعر العدائية والصراعات وتبني لغة الشحن العاطفي والتهييج والإثارة، كل همّه كسب المشاهد العاطفي عبر تصيّد سيئات الآخر وتضخيمها، في تنافس غير صحي، الفائز فيه الأكثر تهييجا وإثارة!!. وأما الخطاب الديني – التقليدي والسلفي والصحوي – فهو خطاب مأزوم فشل في صيانة مجتمعاتنا وشبابنا من أمراض التطرف والتشدد والغلو والانغلاق.

وإذ لا أمل في ترشيد الإعلام، ولا يبدو في الأفق ما يدعو للتفاؤل بشأن إصلاح التعليم فلا يبقى إلا المراهنة على تجديد الخطاب الديني بوصفه الأكثر فاعلية وقبولا في ارتقاء الثقافة المجتمعية. وهنا نطرح تساؤلات ثلاثة: الأول: ما أهمية تجديد الخطاب الديني؟

ان تجديد الخطاب الديني، ضرورة ملحة لعبور فجوة التخلف، والتجديد خاصية هذا الدين، وأن الله يبعث لهذه الأمة من يجدد لها أمر دينها، وعندنا أن الله لا يغير ما بقوم حتي يغيروا ما بأنفسهم، وقد كان التجديد مسعي اساسيا في مسيرة الثقافة العربية والإسلامية منذ فجر الإسلام – إعلان باريس – وما قامت حضارتنا وامتدت إلا بفكر وخطاب متجددين. وحين توقف التجديد ران علي العقل الاسلامي الصدأ، عبر ألف عام، فالحاجة ملحة الآن لإعادة تشغيل طاقات التجديد بخطاب ديني منفتح علي العصر وقادر علي مواجهة التحديات وتحمل المسؤوليات، ومن السخف أن يقال إن الآخر يُملي علينا ويطالبنا بالتجديد فلنؤجل أو نرفض نكاية به، فهذا عبث لا يلتفت إليه، لأن هذا الخطاب المأزوم قد أزمن واستطال وعمّق الخلافات والانقسامات المذهبية والطائفية وشحن شبابنا بثقافة معادية للحضارة!!.

أما السؤال الثاني فما أزمة الخطاب الديني الراهن؟ إن أزمة الخطاب الديني تكمن في عجزها عن تحقيق (٣) مهام أساسية:

١- تحصين مجتمعاتنا ضد أمراض التطرف وجراثيم فكر العنف.

٢- تفعيل القواسم المشتركة بين الأديان والمذاهب.

٣- تقديم صورة إيجابية عالمية للإسلام.

ويرجع هذا الفشل أو الإخفاق الي جملة من العناصر والسمات بينها:

١- النزعة الماضوية التي لازمت الخطاب الديني وجعلته أسيرا للماضي، يعيد انتاج مقولات الفقهاء ويبحث في الماضي حلولا لمشكلات الحاضر، متوجسا من التغيرات المجتمعية، قلقا من التطورات المستقبلية، غير منفتح علي ثقافة العصر وعطاءاته الإنسانية.

٢- تمجيد التاريخ والتغني بالأمجاد والمآثر والانتصارات والرموز والأبطال عبر انتقاء لحظات مضيئة في التاريخ مع تجاهل تام لألف عام من مظالم واستبداد وانقسامات وحروب دامية ضد بعضنا وضد الشعوب الأخري، ظناً بأن أي نقد للتاريخ هو نقد للدين مع أنه تاريخ بشر حافل بما يوجب النقد والنقض والتصحيح ولا قداسة للأفراد مهما عظمت مكانتهم.

٣- الصبغة الذكورية: خطابنا الديني محكوم بإرث ثقافي ينتقص من المرأة إذ يراها (أنثي) مصدر الفتنة والغواية لا (إنسانا) له كامل الحقوق، ولذلك يفرض عليها وصاية الرجل ليرشد تصرفاتها، ومع أن المرأة المعاصرة وصلت إلى مناصب قيادية إلا ان منطق الخطاب الديني قائم علي أعلوية الذكر وحقه في منعها من قيادة السيارة او السفر أو العمل أو الخروج – مفتي استراليا شبه المرأة باللحم المكشوف الذي يغري القطط، وطردت باريس إماما دعا لضرب الزوجات، المرأة في الخطاب الديني لها مهمتان: إسعاد الرجل وتربية أولاده!.

٤- السمة الإقصائية: الخطاب الديني، خطاب اقصائي للآخر المختلف – مذهبا أو طائفة – إذ هو مشكوك في عقيدته، فالعقيدة الصحيحة واحدة، أصحابها ناجون، أما بقية الفرق الإسلامية فهي ضالة أو منحرفة أو مبتدعة.

٥- النزعة الاتهامية: النغمة السائدة في الخطاب السياسي الديني هي لوم الآخر واتهامه، إذ يصور العالم مؤامرة على المسلمين وغزوا ثقافيا وعولمة خبيثة بدءا بالفتنة الكبري على يد ابن سبأ مرورا بحكماء صهيون، وانتهاء بالصليبية الحاقدة بزعامة أمريكا. والغرب شيطان لا يريد خيرا للمسلمين وهو عدو متربص علينا أن نحذره وهو مادي وإباحي يريد إفسادنا، بل ان الخطاب الديني اتهامي لكل من يختلف معه في شأن سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي بأنه عميل يخدم مخططات الغرب!!.

٦- الإطلاقية: الخطاب الديني خطاب مطلق يعتقد أنه يملك الحقيقة المطلقة لا يؤمن بنسبية المعارض والحقائق الإنسانية.

٧- التحريضية: الخطاب الديني خطاب تعبوي تحريضي دائما، حرض شبابنا للالتحاق بالمجاهدين في العراق وأفغانستان وفلسطين.. الخ، ووصف تفجير النفس ولو في المدنيين والأطفال في تلك البلاد بأنه أسمي صور الجهاد!! ولم يتورع عن التحريض ضد كتاب ومثقفين وفنانين بالتشكيك فيهم ومصادرة انتاجهم وملاحقتهم، ولم يعرف المجتمع الخليجي هذا الأسلوب التحريضي التهييجي إلا بعد غزو الإسلام السياسي.

٨- التبرير: يفسر الخطاب الديني، الطرح الإرهابي بأنه جاء كرد فعل للظلم الأمريكي والغربي ولذلك يلتمس مبررات متعددة للإرهابيين وهي إما مبررات سياسية – فلسطين والعراق والكيل بمكيالين – او اقتصادية مثل البطالة او اجتماعية: خروج المرأة والتبرج والاختلاط وشيوع المنكرات أو إعلامية: المسلسلات والحفلات الغنائية أو يعلل العمل الارهابي بمظالم الأنظمة العربية وتبعيتها للخارج. وكل هذه المبررات، هراء، وذلك التفسير أو التعليل خطأ سياسي ومعرفي لأن الإرهاب فعل قائم بذاته له أيديولوجيته وأهدافه، وجدت تلك المبررات أو لم توجد وإلا ما تفسير ظهور الخوارج القدامي؟ الإرهابيون أبناء بررة لخطاب ديني متعصب، هم نتاجه – قبل الاحتلال وبعده – وهم جميعاً يُسقون من منبع مسموم واحد هو المنبع التكفيري .

٩- تغييب دور العلم والعقل: يتجاهل الخطاب الديني العلم والعقل حينما يحاول اقناع الناس بأن الزلازل والأعاصير، عقوبة إلهية للذنوب والمعاصي. ما ذنب الأطفال والأبرياء؟!.

١٠- عدم الواقعية: ينشد الخطاب الديني المثاليات ويتجاهل الواقع، يتحدث عن التسامح ولا يلاحظ ان المسلمين يفتقدون الحد الأدنى للتسامح فيما بينهم فضلاً عن الآخرين، يتباهي بحرية العقيدة ولا يسمح ببناء معابد لأصحاب الديانات الأخرى، يثير المعارك حول أمور فرعية خلافية – النقاب، الموسيقي، اللحية، الاختلاط – ولا يغضب لانتهاك الحريات. يدعو لمسيرات المقاطعة والاحتجاج والغضب ولا يدعو لمسيرات ضد التعذيب الممارس في سجون عربية!! هل سمعت خطابا دينيا ضد التعدي علي حقوق الانسان؟! لا يمل الحديث عن تكريم الاسلام للمرأة ولكنه لا يقول لنا لماذا انقلب المجتمع ضد المرأة ومارس التمييز ضدها؟!.

الآن: السؤال الثالث: هل يمكن تجديد الخطاب الديني؟

لا يمكن تجديد الخطاب الديني إلا بتجديد الفكر الديني المحاصر بثالوث (سلفية تكفيرية/ صحوية اخوانية/ تراثية ماضوية) وأهم عناصر التجديد:

١- إحياء النزعة الانسانية المغيبة في الخطاب الديني واحتضان الانسان لكونه انسانا مكرما من قبل خالقه: مسلماً أو غير مسلم، ذكرا أو أنثي، سنياً أو شيعياً، سلفياً أو متصوفاً.

٢- التركيز على القواسم المشتركة بين الأديان والمذاهب وإضاءة أوجه الشراكة النافعة وتجنب الخلافيات والنفخ فيها.

٣- الانفتاح على واقع المجتمعات وآفاق المعرفة الانسانية وأفق المقاصد الشرعية.

٤- تعزيز قيم المواطنة والانتماء وإعلاء حقوق الإنسان واحترام التعددية.

٥-إعادة الاعتبار لمفهوم الجهاد الاسلامي بعد أن شوهه دعاة التطرف وذلك بتبني مفهوم انساني رحب للجهاد، فالجهاد الحق هو أن نحيا ونعمّر وننتج ونتقدم في سبيل الله.

٦- تفكيك تحالف السلطة الدينية مع السلطة السياسية التي توظف الخطاب الديني لأهدافها.

٧- إعادة تثقيف الأئمة والخطباء وتطوير المناهج الدينية وتخصيبها بأفكار المجددين.

٨- تبني المنهج النقدي وإشاعته والانفتاح على المعارف الانسانية.

٩- التمييز بين تاريخ المسلمين والإسلام، وعدم الخلط بين الدعوي والسياسي، والفصل بين ما هو رأي فقهي وما هو أصل شرعي.

كاتب وأكاديمي قطري

الإخوان يقولون إن العبرة بالممارسة وليست بالدساتير

سامح فوزي

قرر الإخوان المسلمون خوض انتخابات مجلس الشورى بعشرين مرشحا تحت شعارهم المفضل "الإسلام هو الحل". هذا الإعلان ليس تحديا، بقدر ما هو اختبار حقيقي وجاد لأطراف كثيرة، الحكومة والمثقفين والقوي السياسية والأقباط. ولكن قبل أن نناقش التحدي، ونتعرف علي أوجه الاستجابة الممكنة نقف قليلا أمام دلالات الإعلان ذاته.

١- إن الإخوان المسلمين يطلقون بالون اختبار. إذ بعد شهور من الشد والجذب إبان التعديلات الدستورية، وتعديل المادتين الأولى والخامسة من الدستور، لا يزال الإخوان المسلمون يرفعون الشعار ذاته، ويمارسون نشاطا سياسيا على أساس ديني، ويعلنون صراحة مرجعيتهم الدينية التي حظر الدستور في مادته الخامسة أن تكون نقطة انطلاق في العمل السياسي.

٢- إن الإخوان المسلمين يرسلون رسائل إلى قواعدهم مفادها أن المواجهة مع الدولة في الشهور الماضية، وما تمخضت عنه من اعتقالات ومحاكمات عسكرية وإغلاق شركات اقتصادية لم تفت في عضد الجماعة التي لا تزال تخوض الانتخابات بالشعار ذاته، لا يعنيها في الأمر شيء سوى الجمهور والشارع.

٣- إن الإخوان المسلمين يريدون معركة أخري مع النظام يظهر فيها بثوب من يقف في وجه الإسلام ذاته. يريدون النظام أن يزيل من الشارع الملصقات الإسلامية، ويرفع اللافتات التي تقول "الإسلام هو الحل"، ويلاحق المؤتمرات الجماهيرية الإخوانية. باختصار يريدون أن يظهر النظام في ثوب من يحارب الإسلام، يترصد له في الشارع، ويسعى لاقتلاعه. هذا هو الفخ الذي يريد الإخوان النظام أن يهوي إليه.

٤- رسالة إلى القوي المدنية والعلمانية التي سعت إلى تعديل المادة الثانية من الدستور، يقول لها الإخوان إن البيانات والأحاديث والمقالات التي دبجها هؤلاء المثقفون لم تنفع بشيء، وإن تعديل المادتين الأولى والخامسة لم يؤد إلى شيء. أمس كان شعار الإسلام هو الحل، واليوم لا يزال الشعار ذاته قائما. هي دعوة إلى إعادة فتح باب الجدل حول المادة الثانية من الدستور، ولاسيما أن الإخوان المسلمين يقولون إنهم يرفعون الشعار ذاته تماشيا مع هذه المادة التي تقول إن الإسلام دين الدولة،ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

٥- رسالة إلى من عدل الدستور منذ أقل من شهر مفادها أن الدستور المعدل لم يأت بجديد، وإن القضية ليست في النصوص الدستورية ولكن في الممارسة الواقعية. الدساتير تقول أشياء لا تنفذ، والواقع دائما يفرض أجندته من خلال الصفقات والمفاوضات، وهذه- والحق يقال- هي إحدى الخصائص الأساسية للإخوان المسلمين.

٦- وأخيرا هي رسالة للأقباط الذين قرروا أن يقفوا إلى جانب التعديلات الدستورية، محتمين بالمادتين الأولى والخامسة. الأولى تعزز مبدأ المواطنة، والخامسة تبعد الدين عن السياسة. استراحوا إلى مبدأ المواطنة، والدولة المدنية، وارتكنوا إلى ما سمعوه من بعض المسؤولين في ندوات عامة من أن شعار "الإسلام هو الحل" سوف يختفي من الانتخابات المقبلة، صدقوا هذا، وها هم الإخوان المسلمون يقولون لهم الشعار الانتخابي القادم هو "الإسلام هو الحل"، وليفعل كل شخص ما يشاء. وبعض الإخوان يقولون لهم "معنا تكسبوا أكثر".

الموضوع ليس بسيطا. دلالاته كثيرة ومعقدة. والقضية ليست في الملاحقة الأمنية للإخوان المسلمين، أو منعهم من خوض الانتخابات. ولكن السؤال الأساسي الذي ينبغي طرحه هو ما الشكل الذي نريده للحياة السياسية في مصر؟ هل نريد دولة مدنية أم نريد دولة نصف مدنية.. نصف دينية؟

إعلان الإخوان المسلمين عن خوض انتخابات مجلس الشورى وفق الشعار ذاته قلب الطاولة على الحكومة والمعارضة والمثقفين والأقباط، وعلى كل من يختلف مع الإخوان المسلمين. ففي الوقت الذي أراد فيه النظام السياسي وأركانه الحيلولة دون تمدد الإخوان، واستشرائهم، وتوظيف الدين في السياسة، أعاد الإخوان المسلمون الكرة إلى ملعبهم، وأخذوا زمام المبادرة. يؤكدون موقفهم، وينتظرون رد الفعل كي يقدموا أنفسهم أكثر فأكثر إلى الشارع في ثوب الشهداء. وفي رأيهم يا ليت الحكومة تحظر هذا الشعار، وتمنع العشرين مرشحا من خوض الانتخاب. الكل في النهاية يصب في مصلحتهم. والسبب الرئيسي هو غياب الحسم، وعدم الرغبة في تحديد شكل الدولة والمجتمع، ووضع قواعد للممارسة السياسية يحترمها اللاعبون السياسيون، ويرون أنها تضمن بقاء مدنية الدولة والسياسية على السواء.

اختبار وضع الجميع نفسه فيه. أجزم أن المكسب قد يكون للإخوان في الحالتين. إذا استطاعوا خوض الانتخابات تحت لافتة "الإسلام هو الحل" فسوف يكون ذلك إشارة إلى الجميع بأن العبرة بالممارسة الفعلية وليست بالنصوص الدستورية. وإذا منعوا من خوض الانتخابات وفق هذا الشعار، فسوف يكون ذلك فرصة لهم، يستغلونها في جني الأصوات، وتعبئة الشارع، وحشد الجماهير خلف الفئة المضطهدة ليس لسبب إلا أنها تريد رفع راية الإسلام!

القضية ليست في التعديل الدستوري، ولكن في السعي الجاد والحقيقي لبناء دولة مدنية عصرية، تقوم على الحريات الأساسية، وتجسد مبدأ المواطنة في الممارسة، وتشجع المشاركة السياسية في كل المجالات والقطاعات، والفصل الجاد بين الدين والسياسة. في هذه الحالة سوف يصبح المجال العام ذاته أكثر وعيا، وقدرة على الفهم والتمييز، وحرية في الاختيار السياسي. ولن يكون هناك خوف علي الجماهير من تيار أو شخص يرفع شعارا دينيا يريد به كسبا سياسيا، لأن الوعي الجماهيري سوف يكون قادرا على الفهم والتمييز. وبالمناسبة سيجد من يرفع هذا الشعار نفسه في وضع لا يسمح له بجني مكاسب من ورائه فيضطر إلى تقديم برنامج يتنافس به مع آخرين.

القضية هي الدولة المدنية، والإسراع في جهود تحقيقها. الدولة المدنية هي الحل لمواجهة أصحاب شعار "الإسلام هو الحل".

كاتب مصري

عزيز الأب:

متابعتك لأطفالك وتربيتهم وسلوكياتهم اليومية يقيهم كثير من المخاطر والأضرار